INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

اليمن: استمرار الحصار الاقتصادي واحتجاز سفن الوقود ومنعها من الوصول إلى ميناء الحديدة يتابع حصد المزيد من الضحايا

فرض تحالف العدوان بقيادة السعودية على اليمن منذ 26 مارس 2015 حصار شامل براً وبحراً وجواً مما أدى إلى انهيار كبير بالعملة انعكس سلباً على الواقع المعيشي للمواطن اليمني وتسبب بأسوأ كارثة إنسانية.

إغلاق البلاد بأكملها هو جريمة إنسانية وقتل بطيء للمدنيين يُضاف إلى القتل عمداً من خلال استهدافهم بقذائف مباشرة وخلال تجمعات كبيرة كالأعراس والمآتم وحتى طلاب المدارس لم تسلم من تلك القذائف.

أعوام من الحصار جعلت الحياة المعيشية للمواطن اليمني على حافة الهاوية وزاد انتشار جائحة كوفيد19 الامر سوءا ليعلن القطاع الصحي في البلد حالة التأهب مع نقص في الادوية والمشتقات النفطية التي تشغل العديد من الأجهزة اللازمة كالمنافس وغسيل الكلى وغيرها إضافة إلى توقف مطار صنعاء عن استقبال الطائرات الأمميّة والإغاثيّة، بسبب نفاد المشتقات النفطيّة.

وعلى الرغم من هذا الوضع الإنساني الكارثي، استمر تحالف العدوان باحتجاز السفن المحملة بالمشتقات النفطية والأغذية وغيرها من المستلزمات والاحتياجات الأساسية لاستمرار الحياة. موقف يمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني ويتعارض مع قرارات مجلس الأمن الداعمة لاتفاق ستوكهولم والتي نصت على عدم إعاقة دخول سفن الوقود.

احتجاز السفن ومنع دخولها ميناء الحديدة رغم تفتيشها وحصولها على تصاريح من الأمم المتحدة هو إجراء تعسفي يُعرض حياة شعب كامل للموت جوعاً ومرضاً ويلحق اضرار مادية ومعنوية بهم، واخضاعهم عمداً لأحوال معيشية يقصد بها اهلاكهم الفعلي كلياً او جزئياً.

أدت ازمة المشتقات النفطية إلى تداعيات خطيرة على كافة الأبعاد ومنها:

- ارتفاع تكلفة السلة الغذائية اللازمة للبقاء على الحياة مما يهدد حياة ملايين اليمنين.
- ارتفاع في معدلات التضخم لانعدام المشتقات النفطية وارتفاع أسعار السلع والخدمات على المستوى الوطني.
- ارتفاع أسعار وأجور النفل
- توقف ضخ المياه للمنازل بسبب نفاذ الوقود الخاص بمحركات الضخ ومحطات الصرف الصحي وآبار المياه وحركة المعدات. وحوالي 55% من السكان لا يستطيعون الوصل إلى المياه الآمنة والاتجاه إلى مصادر المياه غير المحسنة. وقد ترتب على صعوبة إمكانية الحصول على المياه تفشي امراض متتالية كالكوليرا والدفتريا وكوفيد19.
- حوالي 150 مستشفى وهيئة حكومية و163 مستشفى خاص ستتوقف أعمالها (جزئياً أو كلياً)
- سيغلق حوالي 5000 مركز ومستوصف حكومي وخاص في جميع مناطق اليمن مما يحرم أكثر من 25 مليون مواطن من مراكز تقديم الخدمات الطبية.
- إغلاق محطات تعبئة الأوكسجين وهذا يعني توقف كل أقسام العناية لكل مستشفيات الجمهورية، مما سيهدد حياة كل الذين فيها أو يحتاجون إليها وفي مقدمتهم مصابي مرض كوفيد19.
- أقسام العمليات ولحضانات مهددة بالإغلاق مما يهدد حياة المواليد.
- تأثر عملية نقل المرضى عبر سيارات الإسعاف.
- إغلاق مراكز نقل الدم وأبحاثه وسينعدم الدم المأمون ومشتقاته عن مرضى التلاسيميا والجرحى والحروق وأمراض الكبد والعمليات وغيرهم.
- تهديد حياة أكثر من 3500 من مرضى الفشل الكلوي.

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يجدد دعواته للمجتمع الدولي والهيئات المعنية في الأمم المتحدة للقيام بإجراءات فورية لوقف القرصنة البحرية من قبل تحالف العدوان وضمان وصول السفن إلى ميناء الحديدة لتجنب الوضع الكارثي الذي سينتج جراء المماطلة في الاحتجاز. والضغط على دول تحالف العدوان للالتزام باتفاق ستوكهولم الذي يشدد في مجمله على ضرورة تسهيل وصول سفن الوقود والغذاء والدواء والمواد الأساسية والمساعدات الإنسانية إلى ميناء الحديدة بسلاسة وبما يلبي احتياجات وتطلعات الشعب اليمني.

الإفراج الخجول عن 3 سفن محملة بالمشتقات النفطية لا يكفي لشعب عانى أعوام من حصار شامل وصارم ولاإنساني انعكست أثاره مباشرةً على الحياة المعيشية للمواطن وتسبب بأسوء كارثة إنسانية. لذلك نطالب دول تحالف العدوان بالإفراج عن كافة السفن المحتجزة.

الشعب اليمني اليوم بحاجة إلى حمولة تلك السفن أكثر من أي وقت مضى خاصة بعد تفشي جائحة كوفيد 19 وانهيار المنظومة الصحية مما يستدعي تحرك فوري من قبل الهيئات المعنية في الأمم المتحدة وفي مقدمتها المقرر الخاص المعني بالحق في الصحة لإنقاذ القطاع الصحي وضمان الحق في الصحة لكافة المواطنين اليمنين.

كما يدعو المجلس الدولي إلى الابتعاد عن أي سياسة اقتصادية او عسكرية تؤثر سلباً على المدنيين فهم محميون بموجب القوانين والأعراف الدولية. وأن التدابير القسرية التي تفرضها دول تحالف العدوان بقيادة السعودية لإخضاع المواطنين إلى سياستهم هو أيضاً تهديد لحسن الجوار والذي هو من أهم المبادئ الأساسية التي تنظم العلاقات السياسية بين الدول المتجاورة، وأي إخلال بهذا المبدأ ينعكس سلباً على استقرار المنطقة كلها، وليس على علاقات الدولتين المتجاورتين فقط. وبهذا لا تتسبب السعودية فقط في الجرائم الإنسانية الحاصلة في اليمن بل تمتد أيضاً لتحدث توتر في المنطقة بأكملها وتهدد السلم والأمن الدوليين.

جنيف 2020/12/1